التوطن الصناعي
ودوره في تحقيق التنمية في محافظة المثنى

Industrial settlement and its role in achieving development in Al-Muthanna Governorate.

م.د. علي جابر سعيد
رئاسة جامعة الشطرة - قسم الدراسات والتخطيط

Ali Jaber Saeed
Scientific title: M.D. teacher
Presidency of Shatra University - Department of Studies and Plannin.
ali.jabeer@shu.edu.iq

المستخلص :

يكتسب القطاع الصناعي أهمية بالغة كونه من أرفع القطاعات التي يعتمد عليها الإنتاج في اقتصاد أي بلد في إرساء واستقرار الأسس التقدمية، وللقطاع الصناعي القدرة على خلق روابط متداخلة في مختلف القطاعات، ويلقي هذا البحث الضوء على واقع التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية في محافظة المثنى , وبيان مدى تشتت وتركز هذه الصناعات على مستوى المحافظة, وقد أظهرت نتائج البحث أن تركز الشركات الصناعية للقطاعين العام والخاص يقع في مركز المحافظة وذلك لتوفر مستلزمات الإنتاج والأنشطة الصناعية والتجارية والاقتصادية والخدمية وارتفاع المستوى الثقافي يلعب دوراً في القوى العاملة الماهرة، بالإضافة إلى تمركز أغلب المؤسسات الحكومية والإدارية فيها. كما خرج البحث بتوصيات منها توفير الدعم المالي اللازم من قبل الحكومة لتشجيع وتطوير القطاع العام والتنسيق مع القطاع الخاص لتعزيز التنمية الصناعية في المحافظة , والتوزيع الجغرافي للشركات الصناعية التابعة للقطاعين العام والخاص المعتدل , ووضع استراتيجيات وسياسات مكشوفة للقطاعات الصناعية

العراقيــة للنهــوض بالواقــع الاقتصــادي والخدمــي والبنــى التحتيــة في المنطقــة .

الكلــمات المفتاحيــة :التوطــن الصناعــي – التنميــة – التنميــة الصناعيــة .

Abstract :

The industrial sector gains great importance as it is one of the highest sectors on which production in any country's economy depends in establishing and stabilizing progressive foundations. The industrial sector has the ability to create interconnections in various sectors. This research sheds light on the reality of the geographical distribution of industrial projects in Al-Muthanna Governorate. And showing the extent of dispersion and concentration of these industries at the governorate level. The results of the research showed that the concentration of industrial companies for the public and private sectors is located in the center of the governorate due to the availability of production requirements, industrial, commercial, economic and service activities and the high cultural level plays a role in the skilled workforce, in addition to the concentration of most government institutions. And administrative therein. The research also came up with recommendations, including providing the necessary financial support by the government to encourage and develop the public sector and coordination with the private sector to enhance industrial development in the governorate, the geographical distribution of industrial companies affiliated with the moderate public and private sectors, and the development of open strategies and policies for the Iraqi industrial sectors to advance the economic, service and infrastructure situation in The area Keywords: industrial settlement - development - industrial development

المقدمة :

يمثــل النشــاط الصناعــي احــد الأنشــطة الاقتصاديــة الرئيســة في عمليــة التنميــة والتــي تعتمــد عليــه الــدول جميعهــا لاســيما الــدول المتقدمــة في بنــاء اقتصادهــا , وذلــك نتيجــة الإمكانــات التــي يوفرهــا هذا النشــاط والتــي تعمــل عــلى تطويــر الواقــع الاقتصادي والاجتماعــي والعمــراني , فعنــد تركــز نشــاط صناعــي في مــكان ما فــإن هذا النشــاط يعمل توفــير كافــة الخدمــات مثــل العمــران وطــرق النقــل والخدمــات الصحيــة والتعليميــة , لــذا فــإن سياســية التوطــن الصناعــي والعمل على توزيــع الصناعــات عــلى مناطــق مختلفــة يعمــل عــلى تنميــة تلــك المناطــق وتأهيلهــا وتوفــر كافــة الخدمــات وفــرص العمــل لــذا تصبــح هــذه المناطــق جاذبــة للســكان مــما يقلــل الضغــط عــلى مراكــز المــدن , وهنــا يــأتي دور علميــة تحقيــق التنميــة الصناعيــة ضمــن الحيــز المــكاني للإقليــم الجغــرافي لكونهــا تمثــل القاعــدة الأساســية

التي تسي في تعزيز فرص تطوير الهيكل الصناعي والاقتصادي والاجتماعي , مما يساهم في نقل الاقليم من واقع التخلف الى واقع التطور الاقتصادي والصناعي , فضلاً عن الاستثمار الأمثل والاستخدام الجيد للموارد الطبيعية والبشرية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في المنطقة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بالآتي:

١- ما دور وأهمية التوطن الصناعي في عملية تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في محافظة المثنى.

٢- ما العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية لهذه المناطق في منطقة الدراسة ؟

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية:-

١- التوطن الصناعي لة دور وأهمية في عملية تحقيق التنمية الصناعية بهدف تحقيق تكامل صناعي اقتصادي في منطقة الدراسة من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الحضر والريف مما يعزز التنمية الشاملة وخلق فرص عمل في مناطق مختلفة.

٢- أن توزيع المنشآت الصناعية بمختلف انواعها وأحجامها تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية في منطقة البحث ومن هذه العوامل المؤثرة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية وهي دور الدولة والسوق ومصادر الطاقة المحركة والوقود والمواد الاولية والنقل واليد العاملة ورأس المال والى جانب ذلك هنالك عوامل أخرى مؤثرة على التوزيع الجغرافي للصناعات مما يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين مركز المحافظة والاقضية التابعة لها , فضلا عن تقليل الضغط على الموارد الطبيعية والبنى التحتية واستثمار الموارد المتاحة في كل منطقة مما يسهل عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام .

هدف البحث:

يهدف البحث الى فهم كيفية توزيع الصناعات في منطقة البحث ,وتحديد المواقع المثلى لإقامة المنشآت الصناعية بالشكل الذي يحقق اقصى استفادة من الموارد المتاحة وتحقيق لتوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال تحسين فرص العمل وتقليل البطالة مما يؤدي الى تعزيز الاستقرار الاجتماعي .

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذه البحث كون أن عملية توزيع المنشآت الصناعي تمثل أحدى المرتكزات الاساسية في عملية التنمية بشكل عام لاسيما في المناطق احادية الاقتصاد , أذ أن التشتت الصناعي يشير إلى ظاهرة توزيع الصناعات في مناطق

مختلفة وان هذا التوزيع له أثار تنموية كبيرة أذ يساهم على التشجيع على التنوع الاقتصادي في المحافظة وخلق فرص عمل جديدة , وتقليل الضغط على مراكز المدن من خلال توزيع الصناعات في اطرفها وتحقيق نوع من التوزان بين مختلف المناطق , كما تساهم عملية التشتت الصناعي على تقليل الهجرة الداخلية من خلال توفير فرص عمل اقرب الى مساكنهم مما يخفف من الهجرة الى مراكز المدن وتقليل الازدحام في المدن الكبرى , لذا فأن عملية التشتت الصناعي تشجع على تبني نماذج التنمية المستدامة اذ تم التخطيط له بعناية لضمان توزيع الموارد بشكل عادل مع الحفاظ على البيئة .

منهجية البحث وأسلوبها:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة التوطن الصناعي في محافظة المثنى ،فضلاً عن اعتماد على المعلومات والبيانات والاحصائيات الرسمية التي تهم البحث ،البيانات الصادرة عن دوائر الدولة ومؤسساتها، من خلال المنشورات الحكومية والتقارير والبيانات غير المنشورة منها: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الصناعة والمعادن والمديرية العامة للتنمية الصناعية في محافظة المثنى.

الحدود المكانية للبحث :

تتمثل الحدود المكانية للبحث في محافظة المثنى إحدى محافظات الفرات الأوسط , فهي تقع القسم الجنوبي الغربي من العراق , تحدها من الشمال محافظة الديوانية , ومن الشرق محافظة واسط , اما من الغرب فتحدها المملكة العربية السعودية , ومن الجنوب محافظة البصرة .تبلغ مساحة منطقة البحث ٥١٧٤٠ كم٢ اي ما يعادل ١١,٨ ٪ من مجموع العراق البالغة ٤٣٥,٠٥٢ وهي بذلك تشغل مساحة من القسم الجنوبي من منطقة السهل الرسوبي والهضبة الغربية , ويبلغ عدد سكانها ما يقارب ٩٠٢,٤٨١ نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٢٢[1] جدول (١) خريطة (١).

جدول (١) التّوزيع المكاني للكثافة السّكانية العامة في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

الوحدة الادارية	المساحة كم٢	2023	
		عدد السكان	الكثافة / نسمة كم٢
م. ق السّماوة	٦٨٠	٣٠٨٣٦٤	٤٥٣,٤
ن. السّوير	٢٦١	٤٩٣٨١	١٨٩,١
م.ق. الرّميثة	١٠٦	١٢٥٩٥٨	١١٨٨,٢
ن .المجد	١٤٥	٤٥٢٧١	٣١٢,٢
ن.النّجمي	٦٥٤	٣٦٧٢٢	٥٦,١
ن. الهلال	٣٢١	٤١٤٩٠	١٢٩,٢
ن. الوركاء	٩٧٨	١٠٢٤٨٥	١٠٤,٧
م.ق السّلمان	٢٢٣٩٦	١٠١٧٩	٠,٤
ن بصية	٢٤٥٣٢	١١٨٣	٠,٠٤
م.ق. الخضر	١٢٦٠	٩٤٨٤٤	٧٥,٢
ن. الدّراجي	٤٠٧	١٩٩٢٠	٤٨,٩
المحافظة	٥١٧٤٠	٩٠٢,٤٨١	٤٨,٩

المصدر :الباحث بالاعتماد :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة في محافظة المثنى ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٢٢.

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، ، بغداد ، ٢٠٢١.

خريطة (١) الموقع الجغرافي لمحافظة المثنى ووحداتها الإدارية.

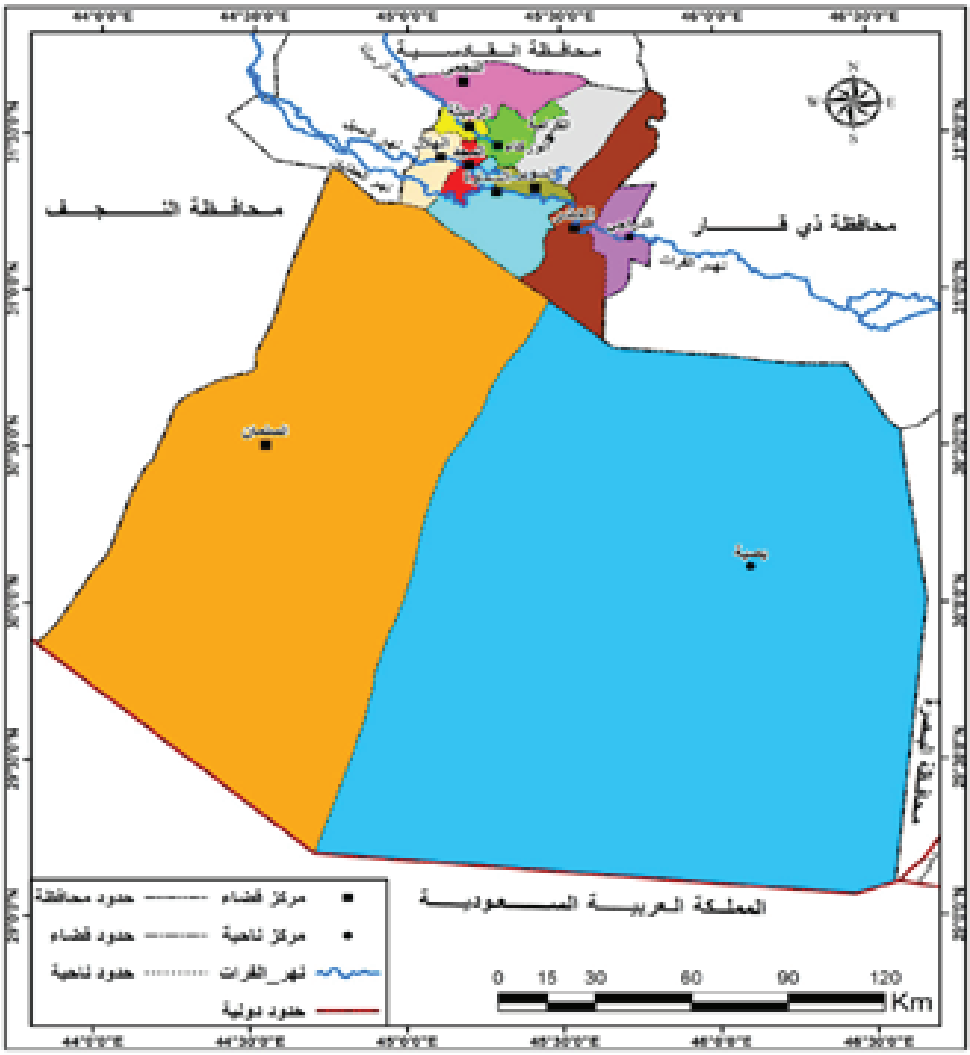

المصدر: الباحث بالاعتماد على :-

١ــ جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ،خريطة محافظة المثنى الإدارية ، بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠٢١.

هيكلية البحث :

في اطار المنهجية المعتمدة للبحث , تضمن الدليل النظري وثلاث مباحث، وعلى النحو الآتي:

المقدمة وتضمنت المشكلة , الفرضية , الأهداف, الاهمية، المنهجية.

١- المبحث الاول / مفهوم التوطن الصناعي والعوامل المؤثرة فيه.

٢- المبحث الثني/ التوزيع المكاني للصناعات في محافظة المثنى .

٣- المبحث الثالث : استراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية في محافظة المثنى ثم عرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها, والتوصيات التي يقترحها, للتغلب على المشكلات التي عُرضت أبعادها, وخصائصها, خلال مباحث البحث.

المبحث الاول:

مفهوم التوطن الصناعي والعوامل المؤثرة فيه:-

اولا- مفهوم التوطن الصناعي:

يقصد التوطن الصناعي اختيار مناطق تستهدف للتنمية من بين الأقاليم الأقل نمواً في الدولة , ويمكن أن تستخدم عدداً من الحوافز والإجراءات المختلفة منها تخفيض الضرائب وتقديم المساعدات وتوفير خدمات معينة للعمال , بهدف تحقيق تكامل اقتصادي بين سكان مناطق الضواحي والنظام الصناعي الإنتاجي وبالتالي فأن ها الحوافز تساعد على قيام وحدة انتاجية تساهم في رفع المستوى المعاشي للإقليم والحد من التفاوت بين الإقليم [٢] .

كما يعني التوطن انتشار الصناعة بين الأقاليم وتوزيعها بينها دون أن يكون لاحد نصيب أكبر أو أوفر من الأخرى , اي ان الاقاليم تتماثل او تتقارب نسبيا في نصيب كل منها من النشاط الصناعي وبهذا فالتوطن قد يكون ممثلا بمجموعة متكاملة من الصناعات المتشابكة التي يكمل بعضها البعض الاخر ، أو قد يكون لصناعة واحدة معينة تشغل اهمية موقعية كبيرة ، كما ياخذ التركز اشكالاً عديدة مختلفة في شدتها وكثافة مصانعها وأحجامها [٣] .

ثانيا-العوامل المؤثرة على التوطن الصناعي :

يقصد بعوامل التشتت الصناعي (العوامل التي تساعد في توزيع الصناعات في مناطق جغرافية معينة بدلاً من تركيزها في منطقة واحدة) هي مجموعة من العوامل التي تؤثر على توزيع الصناعات في مناطق جغرافية مختلفة وتمنع تمركزها في منطقة واحدة فقط. هذه العوامل تتأثر بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والسياسية.

١-الايدي العاملة :

يتحدد دور القوى العاملة في تحقيق التنمية المكانية بمدى توفرها من حيث الكم والنوع والتباين في تكاليفها, بالإضافة

إلى المستوى المهاري للقوى العاملة والذي يحدد مدى قدرتها على مواكبة التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث ان تهيئة الايدي العاملة المدربة ذات الدرجة العالية من التقنية والتكنولوجية العلمية [٤], بوصف السّكان جوهر عملية التّنمية ومحورها فهم المرتكز الأساس لأيّ نشاط تنموي؛ لأنّ العنصر البّشري هو الموجِّه الحقيقي لعملية التّنمية الشّاملة بوصفه المسؤول عن استثمار الموارد الطّبيعية التي تفقد قيمتها مهما كانت أهميتها إذا ما توفر العنصر البّشري القادر على استثمارهاجدول (٢)(٣).

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي للفئات العريضة لسكان محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

2022						
الفئات	ذكور	٪	إناث	٪	المجموع	٪
اقل من ١٥	١٨٤٧٦٠	٤٤	١٧٥٢٧٠	٤٢,١٥	٣٦٠٠٣٠	٤٣,١
64 -15	٢٢٣١٣٨	٥٣,١	٢٢٧٢٧٩	٥٤,٦٥	٤٥٠٤١٧	٥٣,٩
65 فأكثر	١٢٠٩٤	٢,٩	١٣٢٥٦	٣,٢	٢٥٣٥٠	٣
المجموع	٤١٩٩٩٢	١٠٠	٤١٥٨٠٥	١٠٠	٨٣٥٧٩٧	١٠٠

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة في محافظة المثنى ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٢٢.

جدول (٣) معدل النّشاط الاقتصادي ومعدل البطالة وأعداد العاطلين عن العمل في محافظة المثنى لسنة ٢٠٢٣

معدل النّشاط الاقتصادي والبطالة للأفراد بعمر ١٥ سنة فاكثر					
معدل النّشاط الاقتصادي ٪		الإجمالي	معدل البطالة ٪		الإجمالي
رجل	امرأة		رجل	امرأة	
٦٧,٧	٧	٣٧,٦	٩,٦	٤٢,١	١٢,٦

عدد العاطلين عن العمل ونسبهم المئوية					
عدد الذكور	النسبة ٪	عدد الإناث	النسبة ٪	المجموع	
٤٤,٣٢٧	٩٠,٨	٤٤٩٥	٩,٢	٤٨٨٢٢	٪١٠٠

المصدر: ١ـ جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٢-المواد الاولية:

ان وجود المادة الاولية وإن كان شرطاً اساسياً لقيام الصناعة ، الا أنه لا يعد الشرط الوحيد لقيامها تُشكل المواد الخام الأولية الزراعية والمعدنية (الفلزية واللافلزية) متطلباً موقعياً مهماً لقيام أنشطة صناعية متنوعة تُسهم في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية الصناعية ضمن الأقاليم الجغرافية المتخلفة، إذ لم يعد توافر المواد الخام محلياً أمراً

ضرورياً لقيام الصناعة. لكن عموما يعد توافرها محلياً هو الأفضل لاستمرار توطن الصناعة واستقرارها ومن ثم تطورها وإسهامها في تحقيق التنمية المكانية [٥] لدورها في تنمية الصناعات المحلية التي تعتمد على تلك المحاصيل وتخلق حالة من التّكامل والتّشابك الناجح بين القطاعات الاقتصادية جدول(٤) .

جدول (٤) المساحة المزروعة (دونم) والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الصناعية في منطقة الدّراسة حسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٣م

الوحدة الإدارية	زهرة الشمس			السمسم			الماش		
	المساحة	الإنتاج (طن)	الإنتاجية/ كغم	المساحة	الإنتاج(طن)	الإنتاجية/ كغم	المساحة	الإنتاج (طن)	الإنتاجية /كغم
م.ق.السّماوة	٠	٠	٠	٥٠	٨	١٦٠	-	-	-
السّوير	٠	٠	٠	١٢٠	١٩,٢	١٦٠	-	-	-
م.ق. الرّميثة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢٠	٢٤	٢٠٠
المجد	٠	٠	٠	٥٠	٨	١٦٠	-	-	-
ألنّجمي	٠	٠	٠	٧٤	١١,٨٤	١٦٠	٩٧	٢٤,٢	٢٥٠
الهلال	٠	٠	٠	٥٠	٨	١٦٠	٦	١,١	١٩٠
الوركاء	٤	٢	٥٠٠	٢	٠,٣٢	١٦٠	٤٦	٨,٨	١٩٥
الكرامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-
السّلمان	٠	٠	٠	٢٥	٤	١٦٠	٥٠	١٢,٥	٢٥٠
م.ق.الخضر	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	-
الدّراجي	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	-
المجموع	٤	٢	٥٠٠	٣٧١	٥٩,٣٦	١٦٠	٣١٩	٧٠,٦	٢٢١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السّكان والقوى العاملة في محافظة المثنى، قسم الإحصاء الزّراعي، بيانات غير منشورة ٢٠٢٢.

٣- توافر الاسواق :

يعد السوق من المقومات التي تحدد مواقع الصناعة وتوطنها كما جاء في نظرية الموقع الذي يحقق أقصى الأرباح من خلال تحقيق حالة من التوازن بين كلفة الإنتاج للمنشأة الصناعية في مواقع مختلفة ومنطقة السوق التي يمكن السيطرة عليها في كل موقع يمثل السوق احد المقومات الاساسية لقيام النشاط الصناعي ، اذ ان عملية توزيع المنتجات الصناعية من اهم اركان عملية الانتاج ، اذ لا يعد الانتاج كاملاً ما لم يتم بيعه

في السوق . ودراسة السوق من وجهة نظر الجغرافية الصناعية تتضمن ناحيتين ، احداهما مدى السوق والثانية قدرته الشرائية ، فالسوق هو الذي يحدد حجم الطلب على السلع المنتجة من قبل المصنع وبالتالي فانه هو الذي يحدد حجم المصنع وطاقته الانتاجية [٦] .

٤-النقل :

يحتل النقل مكاناً مهماً في مجموعة العوامل المؤثرة على التوسيع المكاني للمشروعات الصناعية ، فهي التي تتحكم والى حد كبير في تحديد موقع المشروع الصناعي سواءً كان قرب المادة الخام ام قرب السوق ام مصادر الطاقة والوقود ، وذلك من خلال تحديد الموقع الاقل كلفة للنقل ارتفاع تكاليف النقل يدفع الشركات إلى اختيار مواقع متعددة لتقريب المنتج من المستهلكين وتقليل النفقات[٧].تمتلك المحافظة شبكة من هذه الطرق تربط محافظة المثنى بالمحافظات المجاورة لها, كما تربط مركز المحافظة بالأقضية والنّواحي التابعة لها، جدول(٥) (٦) والخريطة(٢).

جدول (٥) الطرق الرّئيسة في محافظة المثنى

ت	اسم الطريق	طول الطريق (كم)	العرض (م)	المسافة المبلطة	سنة الانشاء
1	**السماوة - حدود محافظة القادسية**	**٣٥**	**٧,٣٠**	**٣٥**	**١٩٧٠**
2	**السماوة – حدود محافظة ذي قار**	**٥٥**	**٧,٣٠**	**٥٥**	**١٩٧٠**
3	**السلمان – بصية**	**١٧٦**	**٨**	**٨٨**	**١٩٨٥**
4	**السماوة – المملحة**	**٢٨**	**٨**	**٢٨**	**١٩٨٧**
5	**السلمان – الحدود السعودية**	**١١٠**	**٨**	**١١٠**	**١٩٨٧**
6	**المملحة – السلمان**	**١١٢**	**٨**	**١١٢**	**١٩٨٧**
7	**المملحة – الشنافية – النجف**	**٤٢**	**٨**	**٤٢**	**١٩٨٨**
8	**السماوة- المرور السريع**	**٢٧**	**٣٦ للاتجاهين**	**٢٧**	**٢٠١٥**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على::

جمهورية العراق, وزارة الإسكان والأعمار والبلديات, مديرية طرق وجسور محافظة المثنى, بيانات عام ٢٠٢٢.

جدول (٦) أهم الطرق الثانوية في محافظة المثنى

ت	اسم الطريق	طول الطريق (كم)	عرض الطريق (م)	المسافة المبلطة	سنة الإنشاء
1	**العطشان – إعدادية الزراعة**	**٦**	**٦**	**٦**	**١٩٧٥**
2	**الطريق العام – الهلال**	**١٣**	**٧,٨**	**١٣**	**١٩٧٥**
3	**الطريق العام – الوركاء**	**٦**	**٦**	**٦**	**١٩٧٧**
4	**الطريق العام – عين صيد**	**١٤**	**٦,٥**	**٩**	**١٩٧٩**
5	**الرميثة – المجد– (أبو شريش)**	**١٣**	**٦,٥**	**١٣**	**١٩٨٠**
6	**السماوة – المجد – السماوة**	**٢٦**	**٦,٥**	**٢٦**	**١٩٨٠**
7	**السماوة – المهدي – طريق المملحة**	**١٢**	**٧**	**١٢**	**١٩٨٣**
8	**السماوة – السوير – آل كريم**	**٢٨**	**٧**	**٢٨**	**١٩٨٤**
9	**السوير- آل معجون – آل خنجر**	**١٠**	**٧**	**١٠**	**١٩٨٦**

المصدر: جمهورية العراق, وزارة الإسكان والأعمار والبلديات, مديرية طرق وجسور محافظة المثنى, بيانات عام ٢٠٢٢.

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لطرق النقل في محافظة المثنى

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

١ـ جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية التخطيط العمراني في محافظة المثنى ،خريطة محافظة المثنى ، بمقياس ١ :١٥٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٥.

٢ـ المرئية الفضائية لمنطقة الدراسة.

٥-**مصادر الطاقة:**

تعتبر عاملاً من عوامل توطن الصناعة ،وتختلف الصناعة في درجة حاجتها للطاقة ،كما تتباين مصادر الطاقة في جذبها للصناعة ويرجع ذلك إلى مدى توفر مصادر الطاقة تُعد مصادر الطاقة متطلب موقعي مهمة لتحقيق التنمية الصناعية في الاقاليم المتخلفة اقتصاديًا، ولاسيما بالنسبة للصناعات الحديثة ذات التكنولوجيا الصناعية المتطورة ، والتي تتطلب توفير مصادر طاقة نظيفة بكميات كبيرة وبتكاليف اقتصادية منخفضة [٨] يلحظ من الجدول (٧)عدد محطات وكمية الطاقة الكهربائية المجهزة والمطلوبة والعجز في محافظة المثنى حسب الوحدات الادارية وجدول (٨) مصادر تجهيز الطاقة الكهربائية الخارجية لمحافظة المثنى لعام ٢٠٢٣ .

جدول (٧) عدد محطات وكمية الطاقة الكهربائية المجهزة والمطلوبة والعجز في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

الوحدة الإدارية	عدد محطات التوليد	الطاقة المنتجة (ميكا/واط/س)	الطاقة المجهزة (ميكا/واط/س)	الطاقة المطلوبة (ميكا/واط/س)	العجز (ميكا/واط/س)
مركز قضاء السّماوة	٣*[٩]	٢٠٠	٢٨٢	٣٤٥	٦٣
ناحية السّوير	٠	٠	٢٢	٢٧	٥
مركز قضاء الرّميثة	٠	٠	٩٩	١٢١	٢٢
ناحية المجد	٠	٠	٣٢	٤٠	٨
ناحية النّجمي	٠	٠	١٠	١٣	٣
ناحية الهلال	٠	٠	١٨	٢٣	٥
مركز قضاء الوركاء	٠	٠	٣٤	٤٢	٨
ناحية الكرامة	٠	٠	١١	١٤	٣
مركز قضاء السّلمان	٠	٠	-	٣,٥	٣,٥
ناحية بصية	٠	٠	-	١,٥	١,٥
مركز قضاء الخضر	٠	٠	٥٣	٦٥	١٢
ناحية الدّراجي	٠	٠	١١	١٤	٣
مجموع المحافظة	٣	٢٠٠	٥٧٢	٧٠٩	١٣٧

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء المثنى، قسم التّخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

جدول (٨) مصادر تجهيز الطاقة الكهربائية الخارجية لمحافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

ت	الخط الناقل	K.V
١	**خط القادسية ـــ الرّميثة**	**١٣٢**
٢	**خط الشّامية ـــ شمال السّماوة**	**١٣٢**
٣	**خط الحمزة ـــ شمال السّماوة**	**١٣٢**
٤	**خط النّاصرية الحرارية ـــ الخضر**	**١٣٢**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء المثنى، قسم التّخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢م

٥- رأس المـــــال :

ولأهمية رأس المال في تحقيق التنمية الصناعية الحديثة من حيث كونه يمثل أهم متطلب يجب توفيره لتحقيق التنمية الصناعية ، إذ يُعتمد عليه في توفير مقومات تحقيق التنمية الصناعية الأخرى ((القوى العاملة ، المواد الخام ، مصادر الطاقة ، وطرق النقل ووسائلها ، رأس المال الثابت ،...الخ [١٠].

٦-السياسات الحكومية :

للسياسة الحكومية دور كبير وتأثير واسع عمى قطاع الصناعة سواء كان ذلك عن طريق القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة أو عف طريق التدخل بصورة مباشرة في العملية الصناعية أو في اختيار المواقع الصناعية حيث يكوف ذلك التأثير أما إيجابياً كتشجيع السياسة الحكومية لإقامة وتطوير قطاع الصناعة في منطقة البحث، أو قد يكون تأثيرها سلبياً يمنع تطور الصناعة أو إقامة المشاريع الصناعية في منطقة دون أخرى مما يؤثر في تطور بعض المناطق وانتشار و توزيع الصناعة فيها[١١].

يتحكم في هذا العامل ثلاثة معايير مهمة وهي:

١. معيار الربحية الاقتصادية (الربحية التجارية) وتتلخص في ان صانع القرار قد يلجأ الى الاعتماد على هذا المعيار بتوقيع صناعة ما من خلال نظرة اقتصادية ضيقة قوامها هامش الربح المتحقق .

٢. معيار الربحية الوطنية : وخلالها يؤدي عنصر البطالة ومستوى دخل الفرد دوراً اساسياً في ذلك ، وعندها قد يؤثر صانع القرار في انتخاب مواقع محددة في مناطق أقل تطوراً، حيث تنحصر فرص التشغيل بغض النظر عن هامش الربح المتحقق ، ولكن شريطة ان لا تلحق اضرار اقتصادية مباشرة بالمنشأة المزمع قيامها.

٣. معيار الامن القومي : وقد يسمى بمعيار الربحية الاجتماعية ايضاً ، ومفاده ان المخطط وصانع القرار قد يؤثر مواقع بديلة تتيح فرصاً غير متطورة ويفضلها على اخرى تحقيقاً للامن القومي للدولة .

٨- الاعتبارات الاستراتيجية :

وتشمل هذه الاعتبارات الجوانب الامنية والقومية التي يجب مراعاتها عند تخطيط مواقع الانشطة الصناعية ، فالاعتبارات الامنية من الضروري ان تراعى لدى اختيار هذه المواقع وبخاصةً الانشطة الاساسية ، كما هو الحال في الصناعات البتروكيمياوية[١٢]، كما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار اهمية الموقع من وجهة النظر العسكرية وذلك لان -وكما هو معلوم جيوبولتيكيا- من غير المناسب اقامة الوحدات الصناعية الكبيرة في مركز حضري واحد خشية ان تكون هدفاً عسكرياً جيداً من وجهة نظر الخصم الاقتصادية والسكانية ، اذ ينبغي ان تبعد أي منطقة صناعية عن المنشآت العسكرية بما لا يقل عن ٣٠كم ، وعن المناطق المزدحمة بالسكان بما يتراوح ما بين ٢٥-٣٠كم [١٣] .

المبحث الثاني :

التوزيع المكاني للصناعات في محافظة المثنى :

التنمية :-

هي عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية حتى تحقق المغزى الرئيسي لها وهو تحقيق العدالة بين الأجيال في الانتفاع بنفس الموارد في ظل بيئة نظيفة ورفاه اقتصادي وسِلم ورُقي اجتماعي [١٤].

مفهوم التنمية الصناعية :

يقصد بالتنمية الصناعية السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء الصناعة الوطنية وتطويرها وإقامة المشاريع الصناعية ؛ لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفوءة لإنتاج الطاقة ، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي . عموما فالتنمية الصناعية تعني التسريع في عملية البناء والإنتاج بالاستفادة من مقومات النشاط الصناعي [١٥].

اهمية التنمية الصناعية :

يقصد بالتنمية الصناعية التّنمية التي تبحث موضوعاتها في النّشاط الصناعي، وتكون الأهداف المتوخاة منها وضع الخطط والسّبل الكفيلة بإنشاء قاعدة صناعية تمكنها من تطوير القطاع الصناعي , فهي تشير إلى السّياسة المخططة أو المستهدفة لبناء الصناعة الوطنية وتطويرها وإقامة المشاريع الصناعية، لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج، وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفؤة لإنتاج الطاقة ، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي، عموما فالتنمية الصناعية تعني التّسريع في عملية البناء والإنتاج بالاستفادة من مقومات النشاط الصناعي[١٦] ، ويمكن

معرفة الصناعات المقامة في المنطقة من خلال دراسة التوزيع الجرافي لها وفقاً لما يأتي :

اولاً: الصناعات الغذائية :

تُعد إحدى قطاعات الصناعة التحويلية الرّئيسة وهي من الصناعات الأساسية المهمة التي تساهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان وتعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية كما أنّها تتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة ومن الدعائم الأساسية؛ لتحقيق الأمن الغذائي الاستراتيجي[١٧]، تتميز هذهِ الصناعة بأنّها نظام مركب ومعقد ومتكامل ومتداخل تعتمد هياكلها وتفاعلاتها بعضها على البعض الاخر مع كل القطاعات الاخرى وأنّ أي تغيير في جانب يتعلق في هذهِ المجموعة من الصناعات زراعية أو صناعية أو تجارية أو استهلاكية سينعكس على بقية الجوانب، وينظر إليها في الوقت الحاضر على أنّها من الوسائل المهمة التي يمكن أنْ تغير في البنية الصناعية لاقتصاد الإقليم والبلد[١٨]، وتتمثل الصناعات الغذائية في محافظة المثنى بمجموعة من الفروع كما يأتي :

١- مجازر اللحوم : وهي من المنشآت الصناعية المهمة التي يتم فيها ذبح الحيوانات وتقطيع لحومها وتحضيرها للاستهلاك البشري , يتم فيها تنفيذ مجموعة من العمليات التي تشمل الذبح والسلخ والتقطيع والمعالجة والتعبئة بشكل مناسب , ويوجد في منطقة البحث (٤) مجازر للحوم بواقع واحدة مركز قضاء عدا مركز قضاء السّلمان الذي يخلوا من وجود مجزرة للحوم، جدول (٩).

٢- صناعة طحن الحبوب : يقصد بصناعة طحن الحبوب عملية تحويل الحبوب (القمح والارز و الذرة والشعير الى دقيق او منتجات اخرى قابلة للاستهلاك و تعد من اقدم الصناعات الغذائية التي ساعدت على تلبية احتياجات البشر الغذائية على مر العصور. ويوجد في المحافظة (٦) مطاحن يتركز منها (٥) مطاحن ضمن الحدود الإدارية لمركز قضاء السّماوة وواحدة في مركز قضاء الرّميثة، جدول (٩) .

٣- المخابز والأفران : تُعد صناعة الخبز من أكثر الصناعات الغذائية انتشارًا في المحافظة، إذ يوجد فيها (١٤٣) مخبز لصناعة الخبز والصمون متوزعة على الوحدات الإدارية استأثر فيها مركز قضاء السماوة بالعدد الاكبر إذ سجل (٨٦) مخبز تلاه مركز قضاء الخضر بـ (٢٥) مخبز وتوزعت الأعداد الأخرى على الوحدات الإدارية عدا قضاء السّلمان وناحية الدّراجي التي لم تسجل وجود أي عدد يذكر، جدول (٩).

٤- الحلويات والمعجنات : بلغ عدد هذا الصنف من الصناعات الغذائية (٢١) منشأة توزعت على وحدات (مركز قضاء

السّماوة، مركز قضاء الرّميثة، مركز قضاء الخضر) بواقع (١٧ ، ٣، ١) على التّرتيب.

٥- المرطبات والعصائر : بلغ عدد هذا النّصف من الصناعة (٨) فروع منها (٧) في مركز قضاء السماوة و واحد في مركز قضاء الرّميثة ،جدول (٩) .

٦- الرّاشي : سجلت المحافظة معمل واحد لصناعة الراشي يقع في مركز قضاء السّماوة. جدول (٩).

٧- الطرشي : يوجد في منطقة البحث معمل واحد لصناعة الطرشي يقع في مركز قضاء السّماوة.جدول (٩).

٨- الثّلج: بلغ عدد منشآت صناعة الثلج في المحافظة (٩) منشآت منها (٦) منشآت في مركز قضاء السّماوة وواحدة في كل من (مركز قضاء الرّميثة، ناحية المجد، مركز قضاء الخضر) ،جدول (٩).

٩- تعبئة المياه: تُعد منتجات هذهِ الصناعة من أكثر الصناعات استهلاكًا نظرًا للظروف الجوية التي تتسم بالحرارة في معظم أيام السنة، بلغ عدد معامل تعبئة المياه (٣) معامل منها (٢) في مركز قضاء السّماوة و (١) في مركز قضاء الرّميثة ،جدول (٩) .

١٠- الملح : يوجد في منطقة البحث معمل واحد لصناعة الملح يقع ضمن الحدود الإدارية لمركز قضاء السّماوة ،جدول (٩).

جدول (٩) التّوزيع المكاني للصناعات الغذائية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

نوع المنشاة / الوحدة الإدارية	مجازر اللحوم	المطاحن	المخابز والافران	الحلويات والمعجنات	المرطبات والعصائر	الراشي	الطرشي	الثلج	تعبئة المياه	الملح
م.ق السّماوة	١	٥	٨٦	١٧	٧	١	١	٦	٢	١
السّوير	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
م.ق الرّميثة	١	١	١٧	٣	١	٠	٠	١	١	٠
المجد	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
النجمي	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
الهلال	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
م.ق الوركاء	١	٠	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
السّلمان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الخضر	١	٠	٢٥	١	٠	٠	٠	١	٠	٠
الدّراجي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٤	٦	١٤٣	٢١	٨	١	١	٩	٣	١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثانيًا: الصناعات الإنشائية :

تعد الصناعات الإنشائية احد قطاعات الصناعة الرئيسة في الاقتصاد الوطني , ومن الصناعات الإنتاجية لما لها من دور فعال في إقامة الهياكل الارتكازية لفروع الصناعات الأخرى ولبقية الأنشطة الاقتصادية والخدمية . اذ تعد هذا الصناعات احدى ركائز التنمية الصناعية لما لها من دور مباشر في تحقيق المعدلات المطلوبة من التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص مما يساهم في تعدد و تنوع القاعدة الإنتاجية في البلاد [١٩] .

١- **صناعة الاسمنت :** تمثلت صناعة الإسمنت في المحافظة معامل بـ (٤) معامل منها (٣) معامل في قضاء السّلمان ومعمل واحد في مركز قضاء السّماوة جدول (١٠).

٢- **الطابوق** : يعد الطابوق مادة البناء الرئيسة في العراق وهي من الصناعات الإنشائية المهمة التي تساهم في رفع الاقتصاد القومي , لقد ارتبط نمو وتطور هذه الصناعة بتطور وسرعة حركة البناء والاعمار الذي شهدها البلد لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ وتطور المستوى المعاشي للأفراد , فضلاً عن زيادة عدد السكان . ضمت محافظة المثنى عدداً من معامل صناعة الطابوق بلغ (٤٥) معملاً انحسر تواجدها في الحدود الإدارية لمركز قضاء السماوة ومركز قضاء الخضر بواقع (١٦) معمل و (٢٩) معمل على الترتيب وفقاً لما جاء في بيانات الجدول (١٠) .

٣- **البلوك و الاشتايكر** : يعد البلوك أهم وحدة بنائية بعد الطابوق فهو البديل الاول للطابوق بالنسبة للإفراد ذوي الدخل المحدود نظراً لانخفاض اسعاره وسرعة البناء وقلة استخدام المواد الاحمة لكبرة حجم الوحدة مقارنة بالطابوق الا انه يختلف عن الطابوق من حيث الصلابة والعزل الحراري ومقاومتة للأملاح والتآكل [٢٠] ، ومن خلال الجدول (١٠) نلاحظ ان معامل صناعة البلوك والشتايكر قد بلغ (٧٣) معمل حظي فيها مركز قضاء السّماوة بالعدد الأكثر بواقع (٣٠) معمل ثم مركز قضاء الرّميثة بـ (١٦) معمل تلاه مركز قضاء الخضر بـ (١٣) معمل وتباين توزيع الأعداد الأخرى على الوحدات الإدارية الأخرى، فيما لم يسجل مركز قضاء السّلمان وناحية بصية أي أعداد تذكر.

٤- **تكسير الحصى والحجر** : وتمثلت مقالع وكسارات الحصى في منطقة البحث بـ (١٨) مقلعًا منتجًا توزعت في مناطق حدود مركز قضاء السّلمان وناحية بصية بواقع (٨) في حدود مركز قضاء السّلمان و (١٠) في ناحية بصية، جدول (١٠).

٥- **الكاشي** :لقد بدأت صناعة الكاشي في العراق في عشرينيات القرن الماضي بالتزامن مع تطور الحركة العمرانية في العراق , اذ انشأ اول معمل في العاصمة بغداد في عام ١٩٢٩ , ثم اخذت عدد المعامل بالتزايد

مع تزايد حركة العمران والبناء وتوسعها [٢١] ، ويظهر أنّ معامل صناعة الكاشي في منطقة البحث سجلت أعداد محدودة بلغ (٦) معامل منها (٣)، معامل في مركز قضاء السماوة و (٣) معامل في مركز قضاء الرّميثة، وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في المحافظة فأنّ هناك الكثير من معامل صناعة الكاشي توقفت واندثرت بسبب منافسة المستورد للمنتج المحلي، إذ أدى إغراق السوق بالمنتجات المختلفة ومنها الكاشي المستورد الى انعدام الجدوى الاقتصادية للمنتج المحلي. جدول (١٠)

٦- **الجص** : يعد الجص من المواد التي تستخدم في ربط الوحدات البنائية , ولبياض الجدران من الداخل لذا تعد صناعة من اوسع الصناعات الإنشائية , وتوضح معطيات الجدول (١٠) وجود (٣) معامل لصناعة الجص واحد منها في مركز قضاء السّماوة و (٢) في قضاء السّلمان ،جدول (١٠)خريطة (٣).

جدول (١٠) التّوزيع المكاني لفروع الصناعات الإنشائية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

ت	الوحدة الإدارية	الاسمنت	الطابوق	البلوك والاشتايكر	تكسير الحجر والحصى	كاشي	جص
١	م.ق السّماوة	١	١٦	٣٠	٠	٣	١
٢	السّوير	٠	٠	٣	٠	٠	٠
٣	م.ق الرميثة	٠	٠	١٦	٠	٣	٠
٤	المجد	٠	٠	١	٠	٠	٠
٥	النجمي	٠	٠	١	٠	٠	٠
٦	الهلال	٠	٠	١	٠	٠	٠
٧	ق. الوركاء	٠	٠	٥	٠	٠	٠
٨	م.ق. السّلمان	٣	٠	٠	٨	٠	٢
٩	بصية	٠	٠	٠	١٠	٠	٠
١٠	م.ق الخضر	٠	٢٩	١٣	٠	٠	٠
١١	الدّراجي	٠	٠	٣	٠	٠	٠
المجموع		٤	٤٥	٧٣	١٨	٦	٣

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

خريطة (٣) التوزيع المكاني لفروع الصناعات الإنشائية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

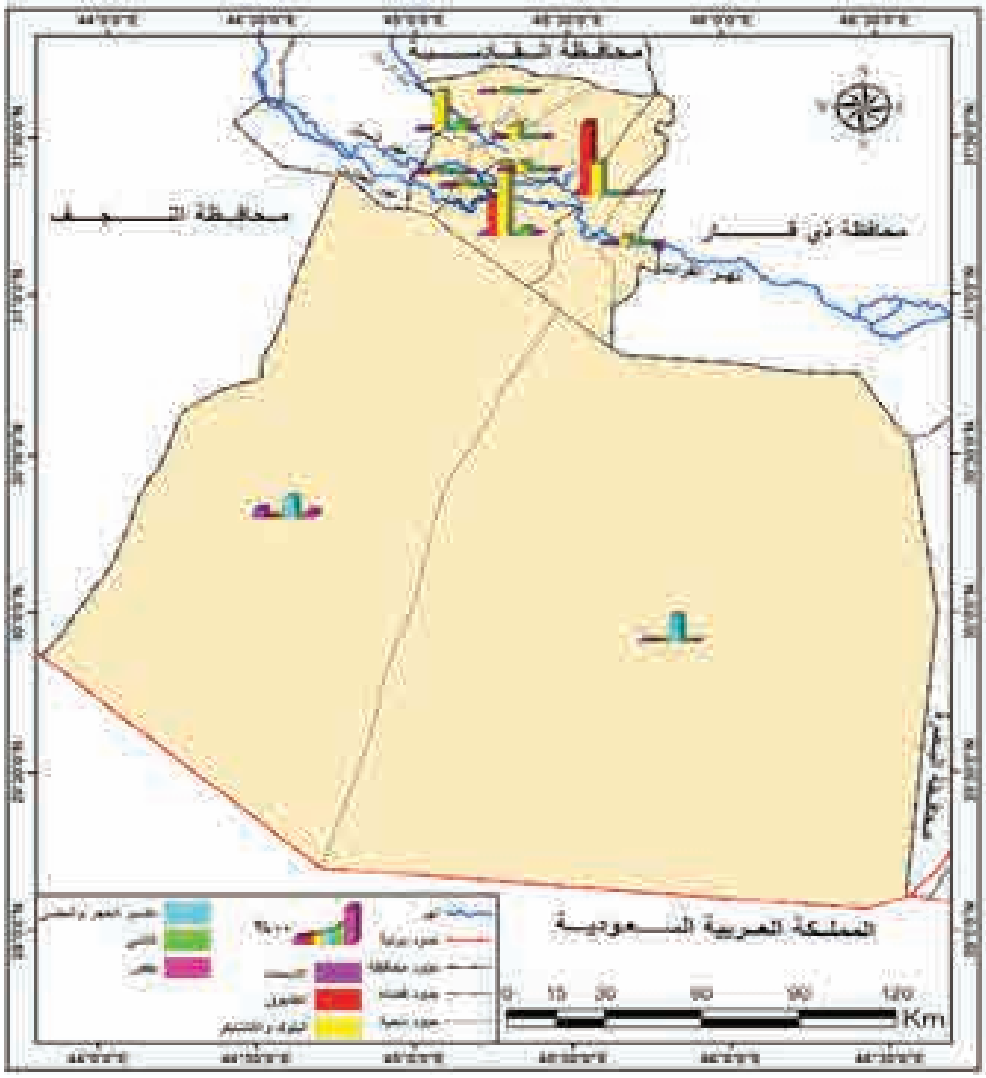

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠).

ثالثًا: الصناعات الكيمياوية :

يطلق مصطلح الصناعات البتروكيمياوية والنفط على جميع الصناعات التي تعتمد على النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي بوصفها مواد اولية رئيسية لانتاج مواد مصنعة من عمليات الكيماوية .

١ـ الصناعات النفطية :

أـ النّشاط الاستخراجي: ويستهدف استخراج النفط الخام من باطن الارض وإعداده؛ لغرض التّصدير والتّسويق الداخلي والخارجي، جدول (١١) .

ب ــ النّشاط الصناعي التّحويلي: يهدف الى تحويل مادة النفط الخام الى منتجات نفطية لأغراض الاستخدام النهائي أو التصنيعي لسد الاحتياجات الاستهلاكية والانتاجية، وهذا ما تقوم به المنشأة الصناعية الوحيدة في محافظة المثنى المتمثلة بمصفى نفط السّماوة، جدول (١١).

٢ــ صناعة الإسفلت :

تستخدم منتجات هذه الصناعة (الاسفلت) كمادة ضرورية في تبليط الشوارع والساحات وادامتها و كان لتوافر المواد الخام بشكل خاص دورا واضحا في توزيعها الجغرافي ، إذ تعتمد هذه المصانع إلى ما تنتجه مصانع تكرير النفط , وتتمثل صناعة الإسفلت في محافظة المثنى. بـ (١٠) معامل تركز منها (٦) معامل في مركز قضاء السّماوة وتوزعت المعامل الاربعة الاخرى بواقع معمل واحد في كل من (مركز قضاء الرّميثة، النجمي، مركز قضاء الوركاء، مركز قضاء الخضر) ،جدول (١١) خريطة(٤) .

جدول (١١) التّوزيع المكاني لفروع الصناعات الكيمياوية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

ت	الوحدة الادارية	تصفية تكرير النفط	معامل الاسفلت
١	**السّماوة**	**١**	**٦**
٢	**الرّميثة**	**٠**	**١**
٣	**النّجمي**	**٠**	**١**
٤	**الوركاء**	**٠**	**١**
٥	**الخضر**	**٠**	**١**
المجموع		**١**	**١٠**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

خريطة (٤) التوزيع المكاني لفروع الصناعات الكيمياوية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

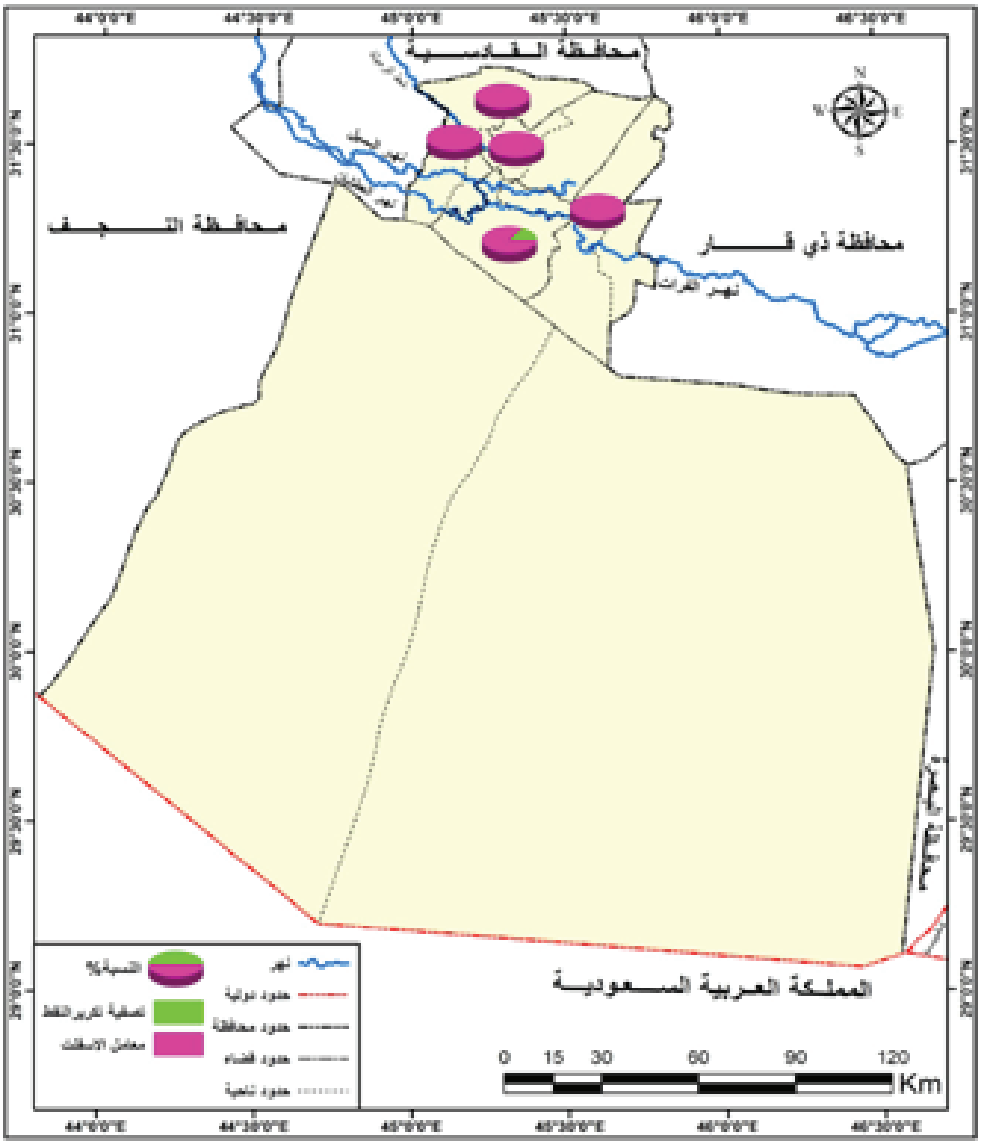

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١١).

رابعًا: الصناعات المعدنية :

يعتبر قطاع الصناعات المعدنية الاساسية الدعامة الرئيسية واحد اهم اسس التقدم والبناء الصناعي الحديث , اذ تعد الصناعات المعدنية المصنعة من الصناعات الانتاجية الرئسية، والتي تشمل مدى واسع من الصناعات المختلفة في انواعها ومنتجاتها والتكنولوجيا التي تتطلبها عمليات الانتاج، ومعظمها ينتج منتجات يستخدمها الانسان في حياته اليومية دون ان تستهلك مباشرة.

١ـ منشاة الحدادة :

وبلغ عدد معامل هذه الصناعة في منطقة البحث (١٩١) منشأة تركز أغلبها في مركز قضاء السّماوة الذي حظي بـ (٨٦) منشأة صناعية من العدد الاجمالي تلاه مركز قضاء الخضر بـ (٣٨) منشأة صناعية ثم مركز قضاء الرّميثة الذي سجل (٢٧) منشأة صناعية وتوزعت الأعداد على الوحدات الإدارية عدا قضاء السّلمان الذي لم يسجل أي منشأة من هذا الصنف ،جدول (١٢) شكل (١).

٢ـ صناعة أثاث الألمنيوم :

ضمت منطقة البحث (٧٣) ورشة صناعية من هذا الصنف انحسرت في مراكز أقضية (السّماوة، الرميثة، الخضر)، إذ حظي مركز قضاء السّماوة بالنصيب الأوفر بعدد بلغ (٦٣) منشأة و (٦) في مركز قضاء الرّميثة و (٤) في مركز قضاء الخضر، جدول (١٢) شكل (١).

جدول (١٢) التوزيع المكاني لفروع الصناعات المعدنية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

ت	الوحدة الإدارية	الحدادة	الالمنيوم
١	**م.ق السّماوة**	٨٦	٦٣
٢	**السّوير**	٢	٠
٣	**م.ق الرّميثة**	٢٧	٦
٤	**المجد**	٦	٠
٥	**النّجمي**	١	٠
٦	**الهلال**	٤	٠
٧	**ق. الوركاء**	٢١	٠
٨	**ق. السّلمان**	-	٠
٩	**الخضر**	٣٨	٤
١٠	**الدّراجي**	٦	٠
المجموع		١٩١	٧٣

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

شكل (١) التوزيع المكاني لفروع الصناعات المعدنية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

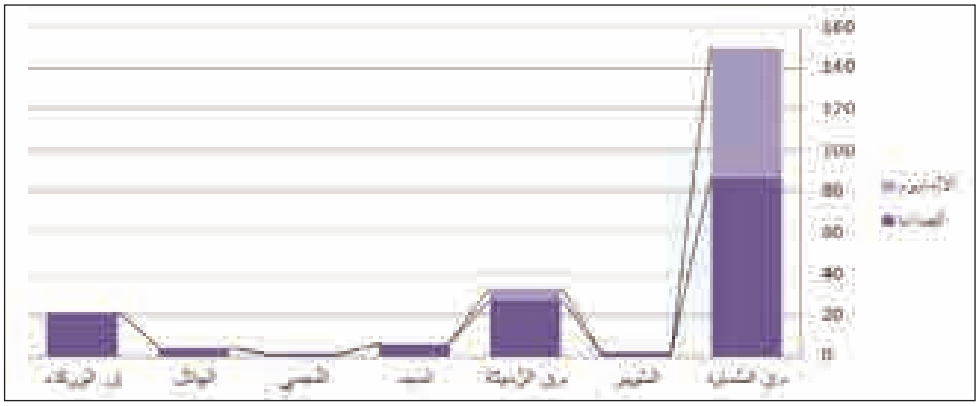

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٢).

بعد دراسة واقع الصناعات المعدنية يتضح محدودية فروعها على الرغم من ارتباطها بمستوى التطور في مجالات التنمية العمرانية والزراعية ممّا يتطلّب التّوسع في فروعها وفتح منشآت صناعية كبيرة الحجم من هذا الصنف بوصفها إحدى متطلّبات التّقدم في مستويات التنمية بقطاعاتها المختلفة.

خامسًا: الصناعات الخشبية:

تعد الصناعات الخشبية من الصناعات الاستهلاكية ترتبط بشكل مباشر بالاعمال الانشائية والاعمال الحرفية الاخرى .والمهمة لما لها من دور كبير في استقطاب الايدي العاملة وتزويد السكان ومؤسسات الدولة بالمنتجات الصناعية مثال غرف النوم والأبواب الخشبية والأثاث المنزلي [٢٢] . بلغ عدد ورش الصناعات الخشبية (١٣٣) ورشة في عموم المحافظة حظي منها مركز قضاء السماوة بـ (٦٣) ورشة تلاها مركز قضاء الرّميثة بـ (٣٢) ورشة ثم تلاها مركز قضاء بـ (٢٢) ورشة، وتباينت الأعداد الأخرى على الوحدات الإدارية الأخرى عدا ناحية الهلال وقضاء السّلمان اللذين لم يسجلا أي أعداد، جدول (١٣) شكل (٢).

جدول (١٣) التّوزيع المكاني لورش الصناعة الخشبية في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

ت	الوحدة الإدارية	النجارة
١	م.ق السّماوة	٦٣
٢	السّوير	١
٣	م.ق الرّميثة	٣٢
٤	المجد	٤
٥	النّجمي	١
٦	الهلال	٠
٧	ق. الوركاء	٧
٨	ق. السّلمان	٠
٩	الخضر	٢٢
١٠	الدّراجي	٣
	المجموع	١٣٣

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

شكل (٢) التّوزيع المكاني لورش الصناعة الخشبية في محافظة المثنى لعام٢٠٢٣م

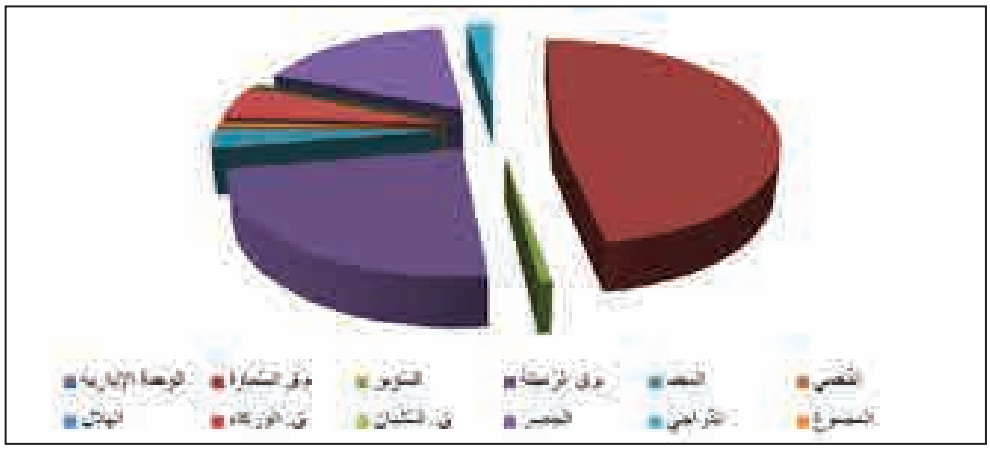

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٣).

سادسًا: صناعة المنسوجات والألبسة :

تُعد هذهِ الصناعة من الصناعات التي لها أهمية خاصة في حياة المجتمع من خلال توفيرها للغزول والحياكة والمنتوجات الجلدية المتنوعة والأفرشة، والألبسة الجاهزة المختلفة[٢٣]، وتمثلت هذه الصناعة في منطقة البحث بالندافة والخياطة ،جدول (١٤) شكل (٣).

١ــ النِّدافة: بلغ عدد فروعها في المحافظة (٢٧) منشأة توزعت على وحدات (مركز قضاء السّماوة، السّوير، مركز قضاء الرّميثة، مركز قضاء الخضر) بواقع (١٦، ١، ٨، ٢) على التّرتيب، جدول (١٤) شكل (٣).

٢ــ الخياطة: بلغ عدد ورشها في المحافظة (٨٦) ورشة متوزعة على أغلب وحداتها الإدارية عدا وحدات (السّوير، النّجمي، قضاء السّلمان، الدّراجي) التي لم يظهر فيها أي ورشة، استأثر مركز قضاء السّماوة بالعدد الأكثر من بين الورش الموجودة بعدد بلغ (٣٦) ورشة خياطة، جدول (١٤) شكل (٣).

جدول (١٤) التّوزيع المكاني لورش صناعة المنسوجات والألبسة في محافظة المثنى لعام٢٠٢٣م

ت	الوحدة الادارية	الندافة	الخياطة
١	**م.ق السّماوة**	**١٦**	**٣٦**
٢	**السّوير**	**١**	**٠**
٣	**م.ق الرميثة**	**٨**	**١٨**
٤	**المجد**	**٠**	**١**
٥	**النّجمي**	**٠**	**٠**
٦	**الهلال**	**٠**	**٣**
٧	**ق. الوركاء**	**٠**	**٤**
٨	**ق. السّلمان**	**٠**	**٠**
٩	**الخضر**	**٢**	**٢٤**
١٠	**الدّراجي**	**٠**	**٠**
	المجموع	**٢٧**	**٨٦**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

شكل (٣) التّوزيع المكاني لورش صناعة المنسوجات والألبسة في محافظة المثنى لعام ٢٠٢٣م

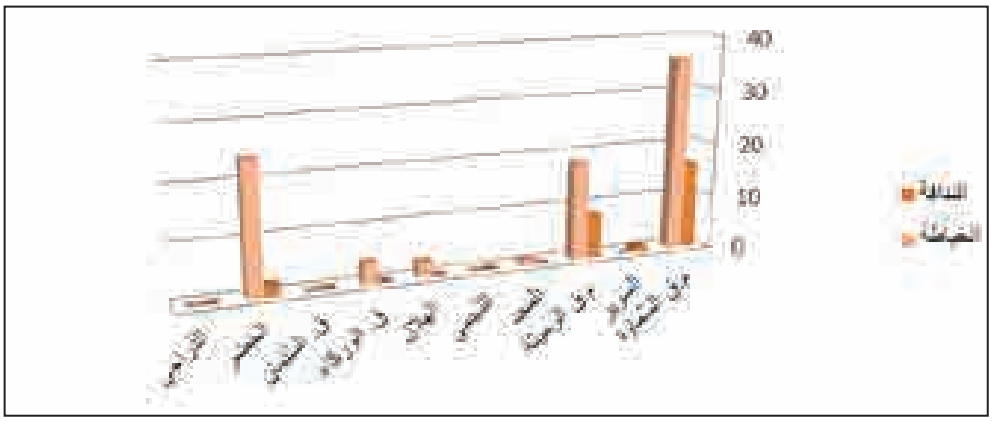

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٤).

المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية في محافظة المثنى :-

تعد محافظة المثنى احدى محافظات العراق الجنوبية التي تتمتع بموقع استراتيجي وثروات طبيعية غنية , لكنها تعاني من تحديات اقتصادية عديدة منها التشتت الصناعي وضعف التنمية الصناعية، ان استراتيجية التنمية المكانية الصناعية يتطلب طرح رؤية جغرافية لاستثمار الامكانات التنموية بحسب ما يحققه المكان من ميزة اقتصادية ذات منفعة وجدوى أعلى بالمقارنة مع الأمكنة الاخرى، وإنّ توقيع تلك المشاريع الصناعية بناءً على ما يتمتع به المكان من مؤهلات تُعد أحد الضرورات التي تسعى إلى أحداث التوازن المكاني بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدّراسة بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية؛ للاستفادة من ثمار توزيع تلك المشاريع، في ضوء ذلك وبناءً على ما يتمتع به كل قضاء من أقضية المحافظة من إمكانات تنموية، تتطلب عملية تحقيق التنمية الصناعية اعتماد استراتيجيات تنموية محددة تتلاءم مع الواقع التنموي القائم للمحافظة وحجم الاستثمارات التنموية وطبيعة المؤهلات التنموية المتاحة فضلا عن الأهداف التنموية المطلوب تحقيقها. وفي ضوء ذلك يمكن أن نبين استراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية ضمن منطقة البحث من خلال:-

١- نموذج التنمية المكانية اللامتوازنة .

يستعمل هذا النموذج لتحقيق التنمية المكانية في المناطق المتخلفة التي تُعاني من ضعف حجم التخصيصات الاستثمارية والإمكانيات التنموية مما يجعلها غير قادرة على تحقيق تنمية مكانية شاملة لجميع مناطق المحافظة . لذلك فإن آلية عمل هذا النموذج تركز على[٢٤]:-

أ- توزيع الاستثمارات التنموية في أماكن محددة ومشاريع يمكن أن تُشكل لاحقاً أقطاباً لتحقيق التنمية المكانية.

ب- يتطلب اعتماد هذا النموذج ، القدرة على اتخاذ القرارات وبصورة خاصة قرارات الاستثمار ، ومن ثم تبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية .

ج- تركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من الصناعات القائدة، وتشترط هذه الإستراتيجية أن يكون للصناعات القائدة من قوة الروابط الأمامية والخلفية ما يمكنها من إمداد القطاعات الأخرى باحتياجاتها ، وهنا تبرز أهمية علاقات التشابك بين القطاعات ؛ كونها الوسيلة الأساسية التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية الصناعية في المحافظة.

٢ - نموذج التنمية المكانية المتوازنة .

يُستعمل هذا النموذج لتحقيق التنمية المكانية ضمن المناطق التي تتوافر فيها استثمارات تنموية كافية لتحقيق تنمية مكانية متوازنة نسبيا ضمن مناطق المحافظة . إذ تتحدد آلية عمل هذا النموذج بالآتي[٢٥]:-

أ- تدفق استثمارات تنموية كبيرة مع القدرة على الاستثمار من خلال إيجاد الموازنة والتناسق بين عناصر الخطة التنموية على مستوى المحافظة.

ب- تحمل تكاليف تنموية عالية بسبب ضعف خدمات البنى الارتكازية مع ارتفاع تكاليف تطويرها ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة .

ج- تحديد معدل النمو المطلوب على مستوى المحافظة والقبول بمعدلات أو مستويات غير عالية للنمو ، ومن ثم مردودات اقتصادية محدودة ، ولاسيما خلال المرحلة الأولى للتنمية . بيان فاعلية هذا النموذج سوف تظهر خلال المراحل اللاحقة للتنمية من خلال القدرة على تحقيق مردودات اقتصادية كبيرة تُسهم في تحقيق أهداف التنمية الصناعية .

د- تحديد الموقع الأمثل للأنشطة الصناعية ، فضلا عن عملية الموازنة أو المفاضلة في تطوير القطاعات الاقتصادية والأنشطة الخدمية المختلفة لوجود ترابط كبير بينهما لتحقيق غايات خطط التنمية المكانية وأهدافها والعمل على إصدار التّشريعات الاقتصادية اللازمة؛ لتنظيم وتنمية ودعم الصناعة الوطنية.

ه- تشجيع الاستثمار الصناعي في القطاعات المختلفة, من اجل تطويرها بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية الصناعية لذلك فإن هذه الاستثمارات والتأثيرات المضاعفة للتنمية الصناعية سوف تُسهم بشكل كبير في تطوير الأنشطة الخدمية والاقتصادية الأخرى للمحافظة.

و- تهيئة البيئة التنموية اللازمة والخدمات الأساسية للنشاط الصناعي بما فيها المدن الصناعية والخدمات المختلفة.

توفير السكن الملائم للعاملين في المشاريع الصناعية والأنشطة الخدمية الأخرى.

٣- معالجة ضعف الدّعم الحكومي:

للدعم الحكومي أهمية كبيرة في استمرار وانتعاش عمل القطاع الصناعي الذي يُعد من روافد الدخل المهمة للاقتصاد، ويتمثل الدعم الحكومي بزيادة القروض الحكومية ومتابعة عملية إقراض المشاريع الصناعية للحدّ من عمليات الفساد المالي والاداري على حساب المال العام كالحدّ من المشاريع الوهمية تلك المشاريع الموجودة على الورق وليس لها أي وجود على أرض الواقع.

٤- معالجة المنافسة الأجنبية:

تُعد هذه المشكلة من أبرز المشكلات التي تواجه تطور القطاع الصناعي في البلد بصورة عامة بعد عام ٢٠٠٣، وهنا يجب أنْ يبرز دور الدولة كداعم أساسي للنشاط الاقتصادي بصورة عامة وبضمنه النشاط الصناعي من خلال تدعيم موقفه التنافسي تجاه المنتجات الصناعية الأجنبية ، يتلخص الدّعم المباشر بالآتي[٢٦]:

أـ تطبيق فعّال لقانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة ٢٠١٠.

ب ـ تطبيق قانون التّعرفة الكمركية الذي يساهم في حماية الصناعات الوطنية وتعزيز موقفها التنافسي.

ج ـ تطبيق إجراءات الفحص النوعي للسلع المستوردة وفق مواصفات محددة مسبقًا من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية , وإعادة العمل بنظام اجازت الاستيراد ومنع الاستيراد العشوائي للسلع.

ز ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الفحوصات الصحية للمنتجات الأجنبية المستوردة للحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات.

أما الدعم غير المباشر فيتعلق بتقديم دعم مالي وتكنولوجي وتقديم أراضي للمشروع الصناعي بأسعار رمزية وتسهيل الاقراض الصناعي وتخفيض كُلفه وتقديم مدخلات إنتاج بأسعار مدعومة وشراء مخرجات الإنتاج بأسعار تفضيلية وتقديم خدمات انتاجية بأسعار مخفضة وتدريب القوى العاملة.

٥- معالجة نقص مصادر الطاقة والوقود:

معالجة مشكلة الطاقة الكهربائية؛ لأنها تُعد من أهم مصادر الطاقة المستعملة في الأنشطة الصناعية، وكذلك يتحدد استعمال التكنولوجيا الصناعية الحديثة بوجود الطاقة الكهربائية اللازمة[٢٧]، ممّا يتطلّب تحديد المناطق الملائمة لمواقع استثمارها التي يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

اـ الطاقة الشّمسية: تُظهر الطاقة الشّمسية على وجه الخصوص إمكانية عالية؛ لتلبية متطلبات الحاجة الضرورية من الطاقة في منطقة الدّراسة، ويمكن استثمار الطاقة الشمسية بطريقتين: أولهما تحويل الأشعة فوق البنفسجية المنبعثة من الشّمس

مباشرة إلى كهرباء باستخدام الألواح الضوئية التي يتم توليد الكهرباء فيها عن طريق فصل حامل الشحنة بسبب اشباه الموصلات المنشطات، وثانيهما تسخير الطاقة الشمسية باستخدام المجمعات الحرارية التي توفر الطاقة من خلال جمع الحرارة المنبعثة من الشّمس في شكل أشعة تحت الحمراء.

ب ــ طاقة الرّياح: تصنف طاقة الرّياح ضمن الطاقة الميكانيكية الحركية وهي من أبرز مصادر الطاقة المتجددة، وتُعد تقنية توليد طاقة الرّياح بسيطة فخلف الابراج الطويلة الرّفيعة والشّفرات الرّيش التي تدور بشكل متواصل يُمكن تفاعل مركب من المواد الخفيفة الوزن وتصميم انسيابي وإلكتروني تشتغل بوساطة الكمبيوتر، وتنتقل الطاقة من دوار عبر علبة تروس إلى مولد، تتأثر سرعة الرّياح بتضاريس الموقع وبالارتفاع عن سطح الارض وهما معياران أساسيان في تحديد الموقع الأنسب لتوربينات الهواء؛ لضمان تدفق الهواء، إنّ معظم هذه التوربينات لا تعمل إلّا عندما تبلغ سرعة الرياح ٣م/ ثانية، ولا تصل إلى قدرتها إلّا عندما تبلغ السعة ١١م/ثانية، وطاقة الرّياح تصنف إلى سبعة أصناف تتراوح ما بين ١ وهي الأقل توليدًا للطاقة و٧ وهي الأكثر ويعد الصنف ٣ جيد[٢٨]، ويبلغ متوسط سرعة الرّياح في منطقة الدّراسة ٣,٢م/ثانية، وهي نسبٌ جيدة لعمل التوربينات. كما لا بد من تسهيل ودعم عملية تزويد المنشآت الصناعية بالوقود في حال تعذر توفير الطاقة الكهربائية أو للمؤسسات الصناعية التي لا تستغني عن الوقود في عملها.

٦- البنى التّحتية : تُعد خدمات البنى التّحتية من المتطلبات التنظيمية الحاسمة في نمو وتطور الأنشطة الصناعية في أي منطقة، إذ إنّ عملية استثمار المؤهلات التنموية، وتوقيع أنشطة صناعية جديدة تتطلّب ضرورة تطوير خدمات الُبنى الارتكازية اللازمة لتوطن تلك الأنشطة ، وبما يسهم ذلك في تطوير الهيكل الاقتصادي[٢٩] لمنطقة الدراسة، لذا لا بد من العمل على تطوير تلك الخدمات ضمن المناطق المتخلفة من محافظة المثنى.

٧- معالجة مشكلة الفساد: إنّ مراقبة الفساد ومحاربته تعني عدم التردد في كشف حالات الفساد وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم، إنّ تطبيق هذهِ المبادئ سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحماية حقوق الملكية والحدّ من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد من أجل تسريع عملية التّنمية ومن الإجراءات اللازمة للحدّ من ظاهرة الفساد هي[٣٠] من خلال :

أ ــ الحوكمة الرّشيدة: تسعى الحوكمة إلى تحقيق رفع الكفاءة في أداء المؤسسات

ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش، وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات، ووضع هيكل يحدّد كافة الحقوق والمسؤوليات، وتحديد القواعد والاجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل المؤسسات أو المنشآت.

ب- **معالجة المشكلات الفنية:** إنّ معالجة المشكلات الفنية التي تواجه المستثمرين يتطلّب توفير المراكز التّخصصية بالتعاون مع جامعة المثنى ودوائر التخطيط وغرفة صناعة المثنى؛ لإقامة ورش تدريبية لتقديم الاستشارات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترح اقامتها بإقامة دورات مستمرة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الجدّد.

٨- **التّسويق:** تُعد مشكلة التّسويق من أهم المشاكل التي تواجه منتجات الأنشطة الصناعية في منطقة الدّراسة التي لا بد من تحظى بمعالجات تمكن السلع المنتجة من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المستهلكين، ووظيفة التّسويق تنطوي على كل الأنشطة التي تبذل بمجرد انسياب السلع من مراكز إنتاجها إلى مراكز استهلاكها وتتضمن موضوعات مهمة متعددة مثل البيع، النقل، والتخزين، والتسعير، فضلًا عن دراسة وضع السّوق فيما يتعلق بالعرض والطلب.

الاستنتاجات :

لقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات منها :

١- يتضح ممّا تقدم محدودية النّشاط الصناعي في محافظة المثنى على الرغم من امتلاكها إمكانات من المؤهلات التنموية لصناعات متنوعة من المواد الأولية اللازمة التي لها أهمية كبيرة في مجال تحقيق التّنمية الصناعية فيما لو تم استثمارها استثمارًا اقتصاديًا مبني على الاستراتيجيات التّخطيطية، ، والتي يمكن أن تشكل مرتكزاً مهماً لتحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً من المحافظة .

٢- تعتمد محافظة المثنى بشكل رئيس على الصناعات التقليدية مثل الصناعات الغذائية، وصناعة الطابوق، والمنسوجات اليدوية (الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبة بالتوسع او التحديث)

٣-إن تركز الصناعية ضمن مناطق محددة من محافظة المثنى ، قد أدى الى وجود انحياز مكاني للصناعة ، من خلال تركز كافة الأنشطة الصناعية الكبيرة ضمن قضاء المثنى فقط ، مقابل افتقار المناطق الأخرى من المحافظة لوجود أنشطة صناعية كبيرة . وهذا ما أدى جغرافياً الى وجود مناطق محددة متطورة نسبياً وأخرى متخلفة صناعياً.

٤-تمتلك محافظة المثنى مقومات كبيرة

لتطوير القطاع الصناعي، ولكن النجاح يتطلب تعاونًا مشتركًا بين الحكومة المحلية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لتحويل التحديات إلى فرص وتنفيذ استراتيجيات فعّالة للتنمية الصناعية.

التوصيات :

١-، يعتمد تحقيق التنمية الصناعية في محافظة المثنى ضمن الأقضية والنواحي المتخلفة بشكل رئيسي على تحديد الإمكانيات التنموية المتاحة وتحقيق الاستغلال الأمثل لها ضمن كل قضاء ، وبما يُسهم ذلك في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية الصناعية . لذلك وفقا للإمكانيات التنموية المتاحة .

٢- إنشاء مدن صناعية: توفير مناطق مخصصة للصناعات بخدمات متكاملة العمل على تطوير المناطق الصناعية الموجودة ووضع معايير واضحة لها، وتحديد استعمالات الأرض وفقاً للنشاط الصناعي المخطط وبما يحقق للمشاريع فرص الاستفادة من مزاياها وخدماتها ويجنبها مشاكل ندرة الأرض الصناعية .

٣-تحسين البنية التحتية من خلال رفع مستوى الخدمات للبنى الارتكازية في منطقة الدراسة من أجل تسهيل جذب الاستثمارات الصناعية العملاقة فيها من جديد وأعاده تأهيل ما هو قائم فيها. بهدف تطوير شبكات النقل، الكهرباء، والاتصالات لدعم الأنشطة الصناعية.

٤-التدريب والتأهيل: إنشاء مراكز تدريبية متخصصة لتأهيل الشباب للعمل في القطاع الصناعي لغرض استخدام التكنولوجيا الحديثة في المنشات الصناعية لمنطقة الدراسة وبالشكل الذي ينسجم وظروف القطر لتعظيم الفائدة الاقتصادية..

٥-ضرورة التعاون المشترك بين الحكومة المحلية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لتحويل التحديات إلى فرص وتنفيذ استراتيجيات فعّالة للتنمية الصناعية .لما تمتلك محافظة المثنى مقومات كبيرة لتطوير القطاع الصناعي.

٦-اتخاذ القرارات التي تسمح لهذه المنشآت لرفع طاقاتها الانتاجية يفسح المجال لها لاستيراد كفايتها من المواد الأولية والأجهزة والمعدات اللازمة لأجراء التوسعات المستقبلية مع عدم نكران وتوفير هذه المواد من الانتاج الوطني من فواد كبيرة في نمو الاقتصاد الوطني بقطاعاته الصناعية والزراعية وتحريره من الخضوع للمؤثرات الخارجية.

الهوامش:

١- جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاءالسكاني، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

٢ . قحطان احمد الأيوبي , اتجاهات التوطن الصناعي ومدى ملائمتها في محاور اقليم بغداد (خان بني سعد) رسالة ماجستير (غير منشورة) مركز التخطيط الحضري والإقليمي , جامعة بغداد , ١٩٨٨ , ص ٢٢.

٣ . سميرة كاظم الشماع ، مناطق الصناعة في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠,ص١٣.

٤- عبد العزيز مصطفى واحمد محمد اسماعيل ، دور المواد الاولية في توطن الصناعات التحويلية في محافظة نينوى ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ٢٩ ، ١٩٩٠ ، ص٣٠٠ .

٥ - ياسين حميد بدع المحمدي ,التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل دراسة في جغرافية التنمية الصناعية ,اطروحة دكتوراه, كلية الآداب ,جامعة بغداد ,٢٠٠٦.ص٧٨.

٦ - محمود محمد سيف , المواقع الصناعية , دراسة تحليلة في الجغرافية الاقتصادية , ط ٢ , دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية , ١٩٩٠ , ص ١٨٤.

٧- محسن حرفيش السيد ، التخطيط الصناعي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص٢٨٨

٨ - ياسين حميد بدع المحمدي, التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل دراسة في جغرافية التنمية الصناعية ,اطروحة دكتوراه ,كلية الاداب ,جامعة بغداد ,٢٠٦, ص٨٥..

١٠- ياسين حميد بدع المحمدي, مصدر سابق ,ص ٨٨.

١١- إنتصار حسون رضا السلامي, الحرف الصناعية في مدينة الكاظمية دراسة في جغرافية الصناعة, رسالة ماجستير ,كلية التربية /ابن رشد ,جامعة بغداد,٢٠٠٣.ص٧٢.

١٢ - كفاية عبد الله عبد العباس العلي, الصناعات الانشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية, اطروحة دكتوراة, كلية الآداب, جامعة البصرة , ٢٠٠٥,ص٢٠٤.

١٣- محمد ازهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية (اسس وتطبيقات) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٣٠٩ .

١٤- كمال ديب, أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر(٢٠١٥) ص ١١.

١٥[٣] - محمد أزهر سعيد السماك ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٣ .

١٦- علي جابر سعيد الازيرجاوي ,تقييم الواقع التنموي في قضاء الناصرية ,اطروحة دكتوراه ,كلية الآداب ,جامعة ذي قار ,٢٠٢١,ص١٢٥.

١٧- أحمد صبيح عطية و سلام منعم زامل، الصناعات الغذائية في العراق بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة الكوت للعلم الانسانية، المجلد الاول، العدد ١٠، ٢٠١٣، ص٢٦.

١٨- طالب مدب خلف الدليمي و عبد الناصر صبري شاهر الراوي، التّوجهات المستقبلية لتنمية الصناعات الغذائية في محافظة الانبار،

المجلة العراقية لدراسات الصحراء، المجلد، الخامس، العدد ١، ٢٠١٣، ص٧١.
١٩ - حسين علي فهد الوائلي , الصناعات الإنشائية وإمكانية تنميتها في محافظة القادسية (دراسة في جغرافية الصناعة) رسالة ماجستير, كلية الآداب , جامعة القادسية ,٢٠١٦, ص ١٨ .
٢٠-. عباس فاضل عبيد الطائي ،الصناعات الانشائية في محافظة بابل –دراسة في جغرافية الصناعة ،رسالة ماجستير ،كلية الآداب ،جامعة القادسية ،٢٠٠٨،ص١٢٢.
٢١ . نفس المصدر , ص ١١٤.
٢٢- عبد الواحد محسن سرحان المعسودي , التحليل المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة واثرها على القوى العاملة الأقتصاد في محافظة بغداد , رسالة ماجستير, كلية التربية , الجامعة المستنصرية , ٢٠٢٢ , ص٣١.
٢٣- محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف، رسالة ماجستير , كلية الآداب، جامعة الكوفة،٢٠٠٧،، ص١٥١.
٢٤ [١] - حسن محمود علي الحديثي ، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي ، مجلة الجغرافي العربي – اتحاد الجغرافيين العرب ، العددان الثاني والثالث ، تموز ، ١٩٩٥ ، ص ٢٤٩ – ٢٥١ .
٢٥- خالص الاشعب ، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٢١٦ .
٢٦- عبد الله نجم الشاوي وعامر أحمد محمد، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق « دراسة ميدانية»، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التاسع والثمانون، ٢٠١١، ص٦.
٢٧- كفاية عبدالله عبد العباس العلي، الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية، أُطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥،ص١٢١.
٢٨- حمزة عباس حمد، التمثيل الخرائطي للموارد الطبيعية في بادية العراق الجنوبية باستخدام RS و GIS، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٩،ص ١٩٤.
٢٩-ياسين حميد بدع المحمدي، مصدر سابق: ص ٢٢٤.
٣٠- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، ٢٠١٥: ص٦.

المصادر والمراجع:

١- الحديثي. حسن محمود علي ، المواقع الصناعية والتنمية الأقليمية المتوازنة ..،مجلة المخطط والتنمية ،العدد الأول ،١٩٩٥.

٢- السلامي. إنتصار حسون رضا, الحرف الصناعية في مدينة الكاظمية دراسة في جغرافية الصناعة, رسالة ماجستير ,كلية التربية /ابن رشد ,جامعة بغداد,٢٠٠٣.

٣- الحديثي. حسن محمود علي ، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي ، مجلة الجغرافي العربي – اتحاد الجغرافيين العرب ، العددان الثاني والثالث ، تموز ، ١٩٩٥ .

٤- الاشعب , خالص ، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

٥- الوائلي .حسين علي فهد, الصناعات الإنشائية وإمكانية تنميتها في محافظة القادسية (دراسة في جغرافية الصناعة) رسالة ماجستير, كلية الآداب , جامعة القادسية ,٢٠١٦.

٦- الازيرجاوي. علي جابر سعيد ,تقييم الواقع التنموي في قضاء الناصرية ,اطروحة دكتوراه ,كلية الآداب ,جامعة ذي قار ,٢٠٢١.

٧- المعسودي. عبد الواحد محسن سرحان , التحليل المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة واثرها على القوى العاملة الأقتصاد في محافظة بغداد , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية , الجامعة المستنصرية , ٢٠٢٢ .

٨- الشاوي .عبد الله نجم وعامر أحمد محمد، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق « دراسة ميدانية»، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التاسع والثمانون، ٢٠١١.

٩- الطائي, عباس فاضل عبيد ،الصناعات الانشائية في محافظة بابل –دراسة في جغرافية الصناعة ،رسالة ماجستير ،كلية الآداب ،جامعة القادسية ،٢٠٠٨.

١٠- لسامرائي ,سعيد عبود ا , التطور الأقتصادي الحديث في العراق , ط١ , مطبعة القضاء , النجف الاشرف , ١٩٧٧

١١- الدليمي ,طالب مدب خلف و الراوي ,عبد الناصر صبري شاهر ، التّوجهات المستقبلية لتنمية الصناعات الغذائية في محافظة الانبار، المجلة العراقية لدراسات الصحراء، المجلد، الخامس، العدد ١، ٢٠١٣.

١٢- اسماعيل. عبد العزيز مصطفى واحمد محمد ، دور المواد الاولية في توطن الصناعات التحويلية في محافظة نينوى ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ٢٩ ، ١٩٩٠ .

١٣- لأيوبي. قحطان احمد ا, اتجاهات التوطن الصناعي ومدى ملائمتها في محاور اقليم بغداد (خان بني سعد) رسالة ماجستير (غير منشورة) مركز التخطيط الحضري والإقليمي , جامعة بغداد , ١٩٨٨ .

١٤- المحمدي. ياسين حميد بدع, التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل دراسة في جغرافية التنمية الصناعية ,اطروحة دكتوراه ,كلية الاداب ,جامعة بغداد .

١٥- السيد .محسن حرفيش ، التخطيط الصناعي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ .

١٦- السماك ,محمد أزهر سعيد ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .

١٧- السماك .محمد ازهر سعيد ، الجغرافية

السياسية (اسس وتطبيقات) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨.
١٨- العلي, كفاية عبد الله عبد العباس, الصناعات الانشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية, اطروحة دكتوراه, كلية الآداب, جامعة البصرة , ٢٠٠٥,
١٩- حمد, حمزة عباس ، التمثيل الخرائطي للموارد الطبيعية في بادية العراق الجنوبية باستخدام RS و GIS، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة،٢٠١٩.
٢٠- عطية. أحمد صبيح و زامل .سلام منعم ، الصناعات الغذائية في العراق بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة الكوت للعلم الانسانية، المجلد الاول، العدد ١٠، ٢٠١٣.
٢١- سميرة كاظم الشماع ، مناطق الصناعة في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠.
٢٢- سيف. محمود محمد , المواقع الصناعية , دراسة تحليلة في الجغرافية الاقتصادية , ط ٢ , دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية , ١٩٩٠ .
٢٣- شبع. محمد جواد عباس ، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف، رسالة ماجستير , كلية الآداب، جامعة الكوفة،٢٠٠٧.
٢٤- كمال ديب, أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، الجزائر٢٠١٥.
٢٥- جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٢٦- جمهورية العراق، وزارة التّخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة المثنى، الإحصاء السكاني، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٢٧- جمهورية العراق وزارة التخطيط , هيئة التخطيط الإقليمي , التوطن الصناعي في العراق , ١٩٨٨
٢٨- . جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، ٢٠١٥.

٩- يوجد في محافظة المثنى ٣ محطات لتوليد الطاقة الكهربائية هي ١ـ المحطة الغازية طاقتها (٣٠ ميكا واط) متوفقة حاليًا. ٢ـ المحطة اليابانية (ديزلات) طاقتها (٦٠ ميكا واط) متوقفة حاليًا. ٣ـ محطة السماوة G E طاقتها الكلية (٧٥٠ ميكا واط) منها (٢٠٠ ميكا واط) بالعمل وطاقتها الأخرى ستدخل إلى العمل على مراحل.